أثر التقاء الساكنين في بنية الكلمة

عبد الله عمر الحاج إبراهيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن "التقاء الساكنين" مظهر من المظاهر الصوتية التي تكتنف بعض الألفاظ في اللغة العربية، سواء أكان ذلك واقعًا في كلمة واحدة أم في كلمتين، وكان من طريقة العرب في التعامل مع هذه الظاهرة التخلص من أحد الساكنين في غالب الأحيان بتحريك أو بحذف. وقد رأيت القيام بلمّ شعث هذه الظاهرة "أثر التقاء الساكنين في بنية الكلمة" مما جاء متناثرًا في كتب اللغة، ومعرفة كلام الأقدمين والمحدثين عنها، والأثر الذي تحدثه في بنية الكلمة.

وهذا الموضوع هو أحد الأبواب التي يتناولها "الصرف العربي وعلم الأصوات" بالدراسة والتحليل. والدراسات القديمة بما تميزت به من موسوعية في التأليف، قد ضمته في ثنايا مؤلفاتها بين مباحث إعراب الفعل والمصدر والجمع والإعلال والإدغام، وحيثما كان له ظهور في قضية من القضايا التصريفية. أما الدراسات الحديثة التي سارت على منهج "علم الأصوات"، فقد عارضت أفكار المتقدمين في تحليل مسائله، وقدَّمَت نمطًا مختلفًا وما زالت تدَّعي أنه أقرب إلى حقيقته، وأكثر موضوعية في منهجه، وأبرز الكتب التي نجدها تحمل هذا الادعاء كتاب عبد الصبور شاهين: **المنهج الصوتي في البنية العربية**، وكتاب ديزيره سقّال: **الصرف وعلم الأصوات**، إضافة إلى ما يحمله كتاب إبراهيم أنيس: **الأصوات اللغوية** من مراجعات لمصطلحات القدماء، واعتراضات على مواقفهم وأساليب دراستهم.

وحيث إن الأمر يحمل درجة من الاختلاف ليست باليسيرة، فإن محاولة التوفيق بين آراء الباحثين فيه قديمًا وحديثًا لن تكون سهلة أو قريبة ؛ لأن المعايير اللغوية والأدوات التصريفية لا بد لها أن تقول كلمتها في ترجيح رأي على آخر، وتقديم حكم على غيره.

وسيلاحظ القارئ أن هذا العمل الموجز يرتكز على معالجة المسائل الأساسية لهذا الموضوع، تاركًا الإفاضة في المسائل الثانوية والأمثلة والشروح لأعمال تطبيقية أوسع وأشمل. ومن هذا المنطلق أستطيع أن أقول: إن خطة البحث تتلخَّصُ في النقاط الآتية:

مقدمة وتمهيد في مفهوم الساكن بين القدماء والمحدثين.

المطلب الأول: صور التقاء الساكنين.

المطلب الثاني: التقاء الساكنين دون تغيير.

المطلب الثالث: دواعي التخلص من التقاء الساكنين.

المطلب الرابع: التخلص من التقاء الساكنين.

المطلب الخامس: حركات الحرف المحرَّك لالتقاء الساكنين.

المطلب السادس: دواعي مخالفة الأصل في تحريك أول الساكنين.

المطلب السابع: أَثَر التخلص من التقاء الساكنين في بنية الكلمة، وفي الأخير تأتي نتائج البحث في خاتمة.

أسأل الله تعالى أن يكتب لهذا العمل القبول، ولصاحبه التوفيق والسداد، ولجميع المسلمين.

تمهيد: مفهوم الساكن بين القدماء والمحدثين:

إذا تحدَّث القدماء عن الساكن فإنهم يعنون به الحرفَ الذي ليست له حركة[1]، أو يقولون: "هو ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته"[2]، أو يصفونه بعبارة فنية بأنه "يكون بحيث لا يمكن أن يُوجَد عقيبه مُصَوِّتٌ من المصوتات"[3].

وقد لاحظ المحدثون أن قدماء اللغويين قد ضمُّوا حروف المد (الألف والواو والياء) إلى السواكن، وهم لا يعدُّون الساكن إلا ما ينحبس معه الهواء انحباسًا محكمًا، فلا يسمح له بالمرور لحظة من الزمن، ثم يتبعه ذلك الصوت الانفجاري، أو يضيق مجراه فيحدِث النفس نوعًا من الصفير أو الحفيف[4]،

١- أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق وبيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣ م، ج ١، ص ٦.

٢- علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، عناية: محمد القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م، ص ١١٦.

٣- محمد أعلى التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون**، تقديم: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ج ١، ص ٩٦٣.

٤- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، مطبعة محمد عبدالكريم حسان بمصر، نشرته مكتبة الأنجلو مصرية، ط ٤، ١٩٩٩ م، ص ٢٦ و ٣٨.

أما حروف المد فهم يسمونها هي والحركات بـ: "الصوائت"[٥]، وينعون على القدماء وصفَهم لها بالسكون، ويعللون صنيعَهم بأنهم قد توهموا وجود حركة على الحرف السابق لحرف المد، وأن الكتابة العربية هي المسؤولة عن هذا الوهم[٦]. وهذا المفهوم له أثره في معالجة مسائل هذا البحث، فإن بعض التعليلات التي قدَّمها المتقدمون لالتقاء الساكنين لن تكون على ما هي عليه عند المحدثين، وسنرى كيف يتفاوت التعليل بينهم بسبب ذلك.

المطلب الأول: صور التقاء الساكنين:

التقاء الساكنين في اللغة العربية على ضربين:

الأول: التقاؤهما في كلمة:

١- في مصدر أَفْعَل واستَفْعَل معتل العين، نحو إقامة واستقامة، أصلهما "إِقْوَام واستِقْوَام" يُعَلان بالنقل، ويحذف فيهما أحد الساكنين، وتعوض عنه التاء[٧].

٢- في اسم المفعول من الفعل الثلاثي معتل العين وما كان زائدًا عليه، نحو مقول ومبيع، أصلهما "مقوُول ومبيُوع" يعلان بالنقل ثم يحذف أحد الساكنين.

٣- الفعل الأجوف (معتل العين) حين يجزم نحو لم يَخَفْ، أصله "لم يَخْوَفْ"[٨].

٤- اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد بحرف فما فوقه إذا ختم بحرفين متماثلين مدغم أحدهما في الآخر نحو مُضَارّ.

٥- الكلمة ساكنة الوسط إذا وقف عليها بالسكون نحو بكْرْ[٩].

٥- ديزيره سقال، **الصرف وعلم الأصوات**، دار الصداقة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م، ص ٢١.

٦- انظر: **الأصوات اللغوية**، ص ٣٨، وعبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م، ص ١٧٠.

٧- أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م، ج ٢، ص ٤٩٧.

٨- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، **المقتصد في شرح التكملة**، تحقيق: أحمد الدويش، مطبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ م، ج ١، ص ١٩٩.

٩- جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦ م، ج ٣، ص ٣٧١.

الثاني: التقاؤهما في كلمتين:

١- كل كلمة سكن آخرها سكونًا أصليًا أو عارضًا وتلاها ما هو مبدوء بهمزة وصل، نحو: احذرِ الله، وقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾(١٠).

٢- الفعل الماضي المسند إلى ضمير الفاعلة المؤنثة وهو معتل اللام، نحو: رمتْ وغزتْ، أصلهما رمَيَتْ وغزَوَتْ، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فتقلبان ألفين فيجتمع ساكنان فيحذف حرف المد(١١).

٣- الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو ياء المخاطبة المؤكد بإحدى نوني التوكيد نحو يكتبانِّ.

٤- الاسم المقصور المجموع جمع مذكر سالما نحو: مصطفون، أصله مصطفَوون، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

المطلب الثاني: التقاء الساكنين دون تغيير:

نبّه علماء النحو والصرف إلى أن التقاء الساكنين يَرِد في بعض الكلمات العربية وينطق به بما فيه من الثقل، وذلك لأن هذا الثقل ممكن النطق به وليس شديدًا إلى درجة أنه يستدعي حذف أحد الساكنين، وذلك لأن الأصل في الكلمات إثبات حروفها كاملة ما أمكن ذلك، وقد حدد العلماء المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين وهي كالآتي:

الأول: أن يكون أول الساكنين حرف مد أو لين وثانيهما مدغم متصل:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾(١٢)، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾(١٣)، وعلل لذلك رضي الدين الأستراباذي بأن هذا الالتقاء جائز لأن حروف العلة روابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، والحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) إنما هي أبعاض هذه الحروف، فإذا كان أحدها ساكنًا وبعده ساكن، يُمَدُّ ويمكن الصوت منه حتى يصير ذا أجزاء، فيتوصل بجزئه الأخير إلى ربطه بالساكن الذي بعده(١٤).

١٠- سورة النساء، الآية: ١٧٦.

١١- رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٢٢٦.

١٢- سور الحاقة، الآية: ١.

١٣- سورة الفاتحة، الآية: ٧.

١٤- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢ ، ص ٢١١ .

وذكر أبو حيان الأندلسي أن الساكنين يلتقيان إذا كان المدغم متصلًا حكمًا نحو اضربُنّ واضربِنّ[١٥]، ولستُ أرى في المثالين حرف لين باقيًا، وأظنه أراد مواضع الالتقاء لا مواضع اغتفار الالتقاء. وذكر القاسم ابن الحسين الخوارزمي ويعيش بن علي بن يعيش النحوي ورضي الدين الأستراباذي أن الساكن الثاني إذا كان مدغمًا في متحرك فهو في حكم المتحرك، وذلك لشدة التصاقه به، فإن اللسان يرتفع بالمدغَم والمدغم فيه ارتفاعـة واحدة، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك[١٦]. ويتفاوت الثقل في هذا الموضع ففي الحرف الأول (حرف المد أو اللين) تكون الألف أخف لكثرة المد الذي فيها[١٧]، ثم الواو أو الياء وما قبلهما حركة من جنسهما، وليس مسموعاً في الياء، أما الواو فكقولهم تُمُودَّ الثوبُ[١٨]. ثم إذا كان واوًا أو ياءً قبلها فتحة، لقلة المد الذي في مثل ذلك، وليس ذلك إلا في المصغر نحو خُوَيْصَّة[١٩]. وإنما اشترطوا الاتصال في هذا الموضع لأن وقوعه في كلمتين نحو: خافا الله، لا يغتفر بل تحذف الألف للنطق وإن تحقق شرط الاغتفار، وذلك لوجود الثقل[٢٠].

والذي يظهر أن الأمر في الثقل المستطاع في هذا الموضع يمكن أن ينسحب على ما كان من التقاء الساكنين في كلمتين بدليل قولهم: "ها الله" باجتماع الساكنين[٢١]. كما أن الفصل بين المتلاقيين هو فصل كتابي، ومدار الحديث هنا على المنطوق لا على المكتوب، لأنك عند الحذف تثبت في الكتابة ما يحذف ولا تنطق به. والرضي يرى أن الإدغام في الساكن الثاني (الذي هو شرط الاغتفار) بموضع الزوال فلا يعتد به[٢٢]. والأستاذ عباس حسن يرجح هذا الرأي فيذكر في حاشية كتابه **النحو الوافي** أن بعض النحاة

١٥- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧١٧.

١٦- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان بالرياض، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م، ج ٤، ص ٢٨٨، وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، ط ١، م ٢، ج ٩، ص ١٢٢، و**شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٢.

١٧- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٢.

١٨- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٢.

١٩- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٢.

٢٠- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٣.

٢١- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٣.

٢٢- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٣.

يرى أن التلاقي المباح ليس مقصورًا على كلمة واحدة، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمة الواحدة أيضًا، كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذي هو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد، وقد أشار إلى رأي المجمع اللغوي القاهري الذي يرى أنه لا حرج على من يدفع اللبس بمدٍّ عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن(٢٣). وذكر علي بن مؤمن بن عصفور في باب الإدغام صورة اجتمع فيها مثلان: أولهما متحرك وقبله حرف علة ساكن في كلمة والثاني في كلمة أخرى نحو: دار راشد، فأجاز فيها دار رّاشد بحذف الحركة وإدغام المثلين، وذلك لما في الساكن قبلهما من اللين، ولما في الحرف المشدد من التشبث بالحركة، ولأن التقاء الساكنين فيها غير لازم إذ قد يزول بالإظهار(٢٤). وذكر الرضي شرطًا ثانيًا في الساكن الثاني وهو أن يكون موقوفًا عليه بالسكون أو مُجرى مجرى الموقوف عليه، لأن الوقف لقصد الاستراحة، ومشارفة الراحة تُهَوِّن أمر الثقل(٢٥). وابن يعيش يعلل أمر الوقف هذا بأنه يسد مسد الحركة، لأن الوقف على الحرف يُمَكِّن جرسه ويوفر الصوت عليه فيصير ذلك بمنزلة الحركة له(٢٦).

وبنو تميم وعُكل يجعلون الألف في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(٢٧) همزة فيجعلونها ﴿ الضَّأْلِّينَ﴾ هربًا من الجمع بين الساكنين مطلقًا(٢٨).

وفي علم الأصوات نجد أن هذا الموضع ليس فيه التقاء ساكنين ؛ لأن الحرف الأول هو حركة طويلة غالبًا، وقصيرة أحيانًا، فلا يبقى مع ذلك شيءٌ يُحوِج إلى تبرير هذه الصورة في بنية الكلمة العربية(٢٩).

٢٣- عباس حسن، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف بمصر، ط ٣، ج ٤، ص ١٨٠.

٢٤- علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٦٥١.

٢٥- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٥.

٢٦- انظر: ابن يعيش النحوي، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٠-١٢١.

٢٧- سورة الفاتحة، الآية: ٧.

٢٨- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧١٧، وهي قراءة شاذة لأيوب السختياني، انظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة المثنى، القاهرة، ص ٩.

٢٩- انظر: **الصرف وعلم الأصوات**، ص ٢١.

الثاني: أن يلتقيا حال الوقف:

وإنما اغتفر التقاؤهما في حال الوقف لما سبقت الإشارة إليه من أن الوقف يسد مسد الحركة ؛ لأن الوقف على الحرف يمكن جرسه ويوفر الصوت عليه فيصير ذلك بمنزلة الحركة له، كما أشار إلى ذلك ابن يعيش(٣٠)، وذكر الرضي أن الساكنين إذا كان أولهما حرفًا صحيحًا لا يمكن التقاؤهما إلا مع الإتيان بكسرة مختلسة غير مشبعة على الأول منهما، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضًا، فإذا تفطَّن كل منهما، علم أن على الأول كسرة خفيفة، وذلك نحو بكْرْ بشْرْ(٣١)، وأشار إلى أن الكسرة هي الحركة الملتجأ إليها دون غيرها لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين في العربية عامة هو التحريك بالكسر، كما هو الأمر في تحريك همزة الوصل، وتحريك أول الساكنين من كلمتين نحو اضربِ اضرب(٣٢).

ولعلَّنا نجد اللغة العربية في هذا الموضع تتماسّ مع اللغات التي تجيز اجتماع السواكن في بنيتها، فإن تعليلنا لهذا الالتقاء يجعلنا نلاحظ قُربَه مما نجده في الإنجليزية من مثل: sixth - fifth - fourth... إلخ، إلا أن وجه الافتراق يبرز في اشتراط الوقف في العربية، وعدم السماح بامتداد هذا الحكم إلى حالة الوصل إلا لضرورة.

الثالث: أن يلتقيا حال إبدال همزة الوصل ألفًا عند اجتماعها مع همزة الاستفهام:

ويقع ذلك في كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة، وفي ايمن وايم الله خاصة، وذلك لالتباس الاستفهام بالخبر(٣٣)، لأن حركتي الهمزتين متفقتان فهما مفتوحتان(٣٤)، وذلك نحو أالحسن عندك؟ أالرجل عندك؟ أايمن الله يمينك؟ أايم الله يمينك؟ وفي كل ذلك تكتب الهمزتان هكذا: "آ"، وللنطق بهما طريقان: قلب همزة الوصل ألفًا محضًا، أو التسهيل بين بين، وليس الثاني بالفصيح عند أبي الفداء إسماعيل بن علي(٣٥). ويرى الرضي أن القلب هنا أولى لأنه الأقرب إلى الحذف ففيه إذهاب للهمزة بالكلية

٣٠- انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٠-١٢١.

٣١- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٠.

٣٢- المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١١.

٣٣- أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي، **الكناش في النحو والصرف**، تحقيق: علي الكبيسي وصبري إبراهيم، ومراجعة: عبدالعزيز مطر، مركز الدراسات والوثائق الإنسانية، جامعة قطر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص ٤١٨.

٣٤- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٢٤.

٣٥- انظر: **الكناش**، ص ٤١٨.

كالحذف، ويرى أن اغتفار اجتماع الساكنين هنا هوَّنه كون الألف أمكن في المد من الواو والياء[٣٦]. ويرى ابن يعيش أن التقاء الساكنين في هذا الموضع شاذّ، وأن حكمه كحكم قولهم: "التقَتْ حَلْقَتَا البِطَان" في أن إثبات الساكنين لغرض، فهو في "ألحسن وأيمن" لأمن التباس الاستخبار بالخبر، وفي "حلقتا البطان" لإرادة تفظيع الحادثة[٣٧].

ويظهر أن قصد المبالغة أو التفظيع أو التفخيم يمكن أن يعد موضعًا لاغتفار التقاء الساكنين عمومًا؛ تقديرًا لما يقصده المتكلم. ويعود لدينا هنا رأي علماء الأصوات في حروف المد، فإذا نظرنا إلى هذا الموضع من واقع تحليلهم، لم نجد فيه التقاءً لساكنين، بل هو التقاء لحركة طويلة بساكن.

الرابع: أن يلتقيا فيما يُعدَّد من حروف الهجاء وغيرها مما بُني لعدم التركيب وقفًا ووصلًا:

وذلك نحو: جيْم، عيْن، فاء، نوْن، باب، بيْت، عمْرو، بكْر. ويختلف هذا الموضع عن الموضع الثاني بأن الوصل في هذه الكلمات ونحوها كالوقف، لأنه لا يقصد بذكرها تركيبٌ، بل المراد السرد فقط[٣٨]، وقد سبق الحديث عن قيمة الوقف في تمكين الحرف الموقوف عليه. ويرى إسماعيل بن علي أن هذا الموضع خاص بما كان فيه حرف لين قبل الساكن الثاني[٣٩]، لكن ما يُعَدَّد من الكلمات ليس كله كذلك، فلدينا كلمات مثل: بَكْر، وعمْرو لا ينطبق عليها شرطُه.

ونلاحظ أيضًا أن هذا الموضع يمثل صورة في اللغة العربية أكثر قربًا من اللغات التي تسمح بالتقاء السواكن في بنيتها، ولا يمنع من تطابقها معها إلا أن هذا الموضع قد اختص بما ليس فيه تركيبٌ.

الخامس: إثبات الممدود قبل المدغم المنفصل:

وذلك كما في قراءة عبد الله بن كثير الداري من طريق أحمد بن محمد البزي لقوله تعالى: ﴿عَنْهُوْ تَّلَهَّى﴾[٤٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَّنَاصَرُوْنَ﴾[٤١]، وقد رجّح فيه أبو حيان الأندلسي حذف الساكن

٣٦- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٢٤.

٣٧- انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٣.

٣٨- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣٩- انظر: **الكناش**، ص ٤١٨.

٤٠- سورة عبس، الآية: ١٠.

٤١- سورة الصافات، الآية: ٢٥.

الأول، وأشار إلى أن من النحويين من حكى فيه جواز الحذف والإثبات[٤٢]، وأشار جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي إلى وجه الإثبات، ورجح الحذف أيضًا[٤٣].

السادس: ألفاظ مسموعة:

وذلك كقول العرب "التقت حَلْقَتَا البِطَان"، وهو شاذّ عند البصريين لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون[٤٤]. ونحو: ها الله وإي الله[٤٥]، وهذا كله مما قصد فيه اجتماع الساكنين لغرض يريده المتكلم كما في "حَلْقَتَا البطان" المراد به التفظيع إذا تفاقم الشر، فهو دلالة على غاية هزال البعير أو فرْط شدِّ البطان[٤٦]، و "ها الله" تنبيه على أن ألف "ها" من تمام "ذا" وليست عوضًا من همزة لفظ الجلالة في نحو قولك: ها الله ذا[٤٧].

المطلب الثالث: دواعي التخلص من التقاء الساكنين:

من الملاحظ أن اللغة العربية تميل إلى البنية الصوتية الأخف في تركيب الكلمات، ففي أمور الحركات تجد كراهة توالي أربع حركات، بل يُلجأ إلى تسكين أحد حروف الكلمة لذلك، وكذلك الأمر في التقاء الساكنين في كلمة واحدة أو كلمتين، فإذا كان النطق بساكن واحد في ابتداء الكلام قد أحوج إلى همزة وصل فمن باب أولى أن يتخلص المتكلم مما يجتمع فيه ساكنان، وذلك بتغيير في أحدهما، لأن النطق بهما غاية في الثقل، ألا ترى أن مصدر أفاض إذا أتيت به، قلت في صورته الأصلية "إفاض"، لكنه لم يستقر على هذه الحال بل تحوّل إلى صورة خفيفة هي إفاضة، بحذف إحدى ألفيه (ألف الفعل أو ألف المصدر على خلاف بين العلماء)[٤٨]، والتعويض عنها بتاء في آخر المصدر.

ويرى الخوارزمي وابن يعيش أن عدم جواز التقاء الساكنين سببه أن المتكَلَّمَ به في حكم الموقوف

٤٢- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧١٧، وأبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، عناية: علي محمد الضباح، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٢٣٢-٢٣٣.

٤٣- انظر: **همع الهوامع**، ج ٣، ص ٣٧١.

٤٤- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧٢٠، و**شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٢٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٣، والخوارزمي، **التخمير**، ج ٤، ص ٢٨٨.

٤٥- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٣، و**همع الهوامع**، ج ٣، ص ٣٧٢.

٤٦- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

٤٧- انظر: **حاشية شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٤.

٤٨- أحمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٥١.

عليه، والمبتدئ بما بعده، والابتداء بالساكن محال[٤٩]، وعلل الخوارزمي لذلك بأن كثير التَّكَلُّمِ كالمسافر، ولا يبدأ المسافر قطع رحلته إلا بحركة، وكذلك حال المتكلم[٥٠]. وكأن الأمر أنَّا نجعل الحرف الساكن نهاية للكلمة التي هو فيها في الأصل ثم نستأنف الكلام بعده، ولا بد حينئذ من حرف متحرك. وهذا التعليل لا يتماشى مع صور التقاء الساكنين كلها، وما الدليل على أن الساكن الأول في كل كلمة هو في حكم الموقوف عليه ؟ كما أن الوقف لا يكون بالتسكين في جميع الأحوال[٥١].

المطلب الرابع: التخلص من التقاء الساكنين:

قد تقرر أن التقاء الساكنين يسبب ثقلًا في النطق، وهو خلاف طبيعة اللغة التي تحرص على البنية الصوتية الخفيفة، لذلك فقد كان لا بد من التخلص من هذا الالتقاء بإحدى الطريقتين:

الأولى: الحذف:

وذلك إذا كان الساكن الأول حرف مد[٥٢] نحو: لم يَخَفْ،لم يبِعْ، اضربَا الرجل، أو نون التوكيد الخفيفة[٥٣] تفريقًا بينها وبين التنوين[٥٤] كقول الشاعر:

لا تُهِينَ الفقـيرَ علَّكَ أن تـر كعَ يومًا والدهر قد رفعَهْ[٥٥]

ويرى عباس حسن أن من أشار إلى حذف نون التوكيد الخفيفة لم يذكر تعليلًا مقبولًا لحذفها إذا وليها ساكن، بل إن حذفها قد يؤدي إلى لبس محقق في حالات منها المضارع المؤكد بالنون المعطوف على مضارع آخر كذلك، مسبوق بـ: "لا" الناهية مثل: لا تهملنَّ وتلعبَ الساعة، فما نوع الفتحة التي على

٤٩- انظر: الخوارزمي، **التخمير**، ج ٤، ص ٢٨٧- ٢٨٨، وابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٠.

٥٠- انظر: الخوارزمي، **التخمير**، ج ٤، ص ٢٨٨.

٥١- أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج ٤، ص ٣٠٩- ٣١٠.

٥٢- انظر: **الكناش**، ص ٤١٩.

٥٣- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧١٨.

٥٤- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٣٢.

٥٥- أضبط بن قريع السعدي، البيت من البحر المنسرح، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، **المقرب**، تحقيق: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ج ٢، ص ١٨، ورضي الدين الأستراباذي، **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٣٢، وأبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **الشعر والشعراء**، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٦٩م، ج ١، ص ٢٩٨.

المضارع (تلعبَ)؟ أهي فتحة بناء بالعطف على المبني ـ وهذا لا يجوز ـ أم فتحة إعراب؟، وكذلك الأمر في المضارع معتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع جزمه بـ: "لا" الناهية نحو: لا تخشيَنِ الأذى، فلو حذفت النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحة قبلها دليلًا عليها لصار الكلام: لا تخشيَ الأذى، ولا تترك الياء المتطرفة في القواعد الصرفية على هذا الشكل، بل تقلب ألفًا فتصبح: لا تخشى الأذى، فيلتقي ساكنان مجددًا، فإذا حذف حرف العلة أدى إلى لبس، فلا يعلم أن الفعل مؤكد في أصله، وعدم الحذف يوهم أن "لا" نافية وليست ناهية(٥٦). ويحذف التنوين في النسب نحو: سعدُ بنُ سعيد، لكثرة الاستعمال(٥٧). وتحذف نون "لدُنْ" وبعدها لام التعريف(٥٨) نحو: من لدُ الصباح، ويرى الرضي أن حذفها شاذّ لأنها كانت في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين(٥٩) كقول الشاعر:

مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مَنْحُوْرِهِ يَسْتَوْعِبُ البُوْعَيْنِ مِنْ جَرِيْرِهِ(٦٠)

ومما يحذف: الضمير اللين إذا كان غير ألف، وأُكد الفعل بإحدى نوني التوكيد، وذلك نحو: هل تغزُنَّ يا زيدون؟ وهل تغزِنْ يا هند؟(٦١) أصلهما تغزوْنّ وتغزيْنْ. ومما يحذف لفظًا لا خطًا ما كان في كلمتين نحو: هذا الرجل، تحنو الأم(٦٢). وهو في علم الأصوات الحديث تقصيرٌ للحركة الطويلة التي يمثلها حرف المد.

الثانية: التحريك: وهو أقسام:

أ- تحريك الحرف الأول الصحيح:

وهو نحو: اذهبِ اذهب، منِ الرجل؟ وهو واقع في كل ما اجتمع فيه ساكنان ليس أحدهما

٥٦- انظر: **النحو الوافي**، ج ٤، ص ١٨١.

٥٧- انظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ج ٣، ص ٥٠٦.

٥٨- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧١٨.

٥٩- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٣٣.

٦٠- البيت من الرجز لغيلان بن حريث الربعي، ورد في **الكتاب** لسيبويه، ج ٤، ص ٢٣٣، و**شرح شواهد الشافية**، ص١٦١ مبدوءًا بالشطر الثاني.

٦١- انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، **شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك**، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣ م، ج ٢، ص ٦٥٤.

٦٢- انظر: **شذا العرف**، ص ١٦٠.

حرف مد، ولو كانا في كلمتين. ولكراهة اجتماع الساكنين مطلقًا نجد أن ما يغتفر فيه ذلك وهو سكون الوقف مع سكون ما قبله وليس حرف لين نحو عمْرُو ـ نجد أن من العرب من يقف عليه فيحرك الأول بحركة الثاني فيقول فيه: عمُرْو، فإن كان الثاني هاء المذكر نحو: اضربهُ ومنهُ، جاز فيه اضربُهْ ومِنُهْ[٦٣].

ب- تحريك حرف اللين إذا كان غير مدة:

والمراد بحرف اللين غير المدة الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا، وذلك نحو: اخشوُا الله[٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[٦٥]، ونحو: اخشيِ الله يا امرأة.

ج- تحريك لام التعريف:

وذلك عندما تدخل لام التعريف على اسم مبدوء بساكن اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى النطق به، فعند دخولها تحذف همزة الوصل ويجتمع ساكنان: لام التعريف الساكنة وفاء الكلمة الساكنة، فتحرك اللام بالكسر[٦٦] كما في الاستغفار والاقتراب.

المطلب الخامس: حركات الحرف المحرك لالتقاء الساكنين:

أولًا: الكسرة:

اختلف العلماء في الحركة التي هي الأصل في التحريك فيما التقى فيه ساكنان فذكر ابن يعيش[٦٧] والخوارزمي[٦٨] والرضي[٦٩] وأبو الفداء إسماعيل بن علي[٧٠] أن الأصل هو التحريك بالكسر، وذكر ابن يعيش تعليل ذلك بأمرين:

١- أن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهي الكسرة.

٦٣- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٤٧-٢٤٨.

٦٤- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٢.

٦٥- سورة البقرة، الآية: ١٦.

٦٦- المصدر السابق، ص ٤٢٣.

٦٧- انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٧.

٦٨- انظر: **التخمير**، ج ٤، ص ٢٩١.

٦٩- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٣٥.

٧٠- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٥.

٢- أنا رأينا أن الجزم مختص بالأفعال، فصار نظير الجر في الأسماء من حيث كان كل واحد منهما مختصًا بصاحبه، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حرّكناه بحركة نظيره وهي الكسرة، وأيضًا فإنا لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم، لأن الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال، ولا يتوهم ذلك إذا حرك بالكسر لأن الجر ليس من إعراب الأفعال(٧١).

وأشار ابن عصفور إلى ذلك الأصل لأنه غلب حركة الكسرة على غيرها(٧٢). أما أبوحيان الأندلسي فأشار إلى احتمال كون الأصل الفتح، وذكر أنه يقال: لا أصل في التقائهما لحركة، بل يقتضي وجوده التحريك، وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص(٧٣). والحملاوي يتضح من رأيه أنه متابع للرأي الذي أشار إليه أبو حيان في عدم القول بحركة هي الأصل في هذا الباب(٧٤). والظاهر أن ما حملهم على القول بأن الأصل هو التحريك بالكسر هو أن الكسرة أكثر استعمالًا من الضمة والفتحة في سبيل التخلص من التقاء الساكنين، لذلك لم يبق للضمة والفتحة من هذا الأمر إلا ما خصّصتا به على الوجوب أو الرجحان أو جواز وجهين.

ثانيًا: الضمة، والتحريك بها على وجهين:

١- ما الضم فيه أولى:

وهو تحريك واو الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾(٧٥)، وذلك للفرق بينها وبين واو "لو" التي الكسر بها أولى، فالواو المفتوح ما قبلها إن كانت ضميرًا ولقيها ساكن فهي في الأصل قد سقط من قبلها حرف مضموم، ولما احتيج إلى تحريك الواو ردت الضمة بدلًا من حركة غريبة عنها(٧٦)، ويشير الرضي إلى أن الواو هنا ليست مدًا فلا يستثقل تحريكها، ولو حذفت لما كان عليها دليل(٧٧). وعثمان بن عمر (ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ) يرى وجوب الضم في ميم الجمع، ولم يتابعه الرضي على ذلك؛

٧١- انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٧.

٧٢- انظر: ابن عصفور، **المقرب**، ج ٢، ص ١٨-١٩.

٧٣- انظر: **ارتشاف الضرب**، ج ٢، ص ٧٢٠.

٧٤- انظر: **شذا العرف**، ص ١٦٠.

٧٥- سورة البقرة، الآية: ١٦.

٧٦- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٧-٤٢٨.

٧٧- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٣٧.

لأن ميم الجمع إذا كانت بعد هاءٍ مكسورة فالأشهر فيها الكسر كقراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾(٧٨). ويرى ابن الحاجب أيضًا وجوب ضم ذال "مُذْ"، والرضي يراه أرجح من الكسر لا واجبًا، وذلك إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل "مُنْذُ"، وإما لإتباع الذال للميم، وإما لكونه كالغايات(٧٩).

٢- ما يستوي فيه الضم والكسر:

وذلك إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة أصلية لفظًا أو تقديرًا في الكلمة نفسها التي يكون فيها الساكن الثاني، فالأصلية لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾(٨٠)، والأصلية تقديرًا نحو قولنا: قالت اغزِي يا هند، لأن أصل "اغزي" اغزوِي، وكان الضم لئلا يخرجوا من كسرة إلى ضمة لازمة، ولم يعتدوا بالساكن حاجزًا، والكسر فيه على الأكثر الشائع(٨١).

ثالثاً: الفتحة: والتحريك بها على ثلاثة وجوه:

١- ما يجب فيه الفتح:

وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين نحو: قالتَا، وفي نون "مِنْ" الجارّة إذا دخلت على ما فيه "ال" كقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾(٨٢)، وفي أمر المضعّف مضموم العين وفي مضارعه المجزوم مع ضمير الغائب نحو: رُدَّها ولم يرُدَّها، وأجاز الكوفيون الضم والكسر فيه(٨٣). وقد علل أبو الفداء إسماعيل بن علي الفتح في "رُدَّها" بخفاء الهاء حتى كأن الدال قد وليت الألف(٨٤). وعلل التزام الفتح في نون "مِن" مع ما فيه "ال" بأنه كان طلبا للخفة(٨٥). وأشار إلى وجوب الفتح في ميم "هلمّ" في لغة أهل الحجاز، أما أهل نجد فيقولون هلمُّوا و هَلُمِّي(٨٦).

٧٨- سورة البقرة، الآية: ١٦٦، والمصدر السابق، ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١، وانظر: **النشر في القراءات العشر**، ج ١، ص٢٧٤.

٧٩- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

٨٠- سورة يوسف، الآية: ٣١.

٨١- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٥-٤٢٦.

٨٢- سورة المعارج، الآية: ٣.

٨٣- انظر: **شذا العرف**، ص ١٦٠.

٨٤- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٩.

٨٥- المصدر السابق، ص ٤٢٩.

٨٦- المصدر السابق، ص ٤٢٩.

وقد علل الخوارزمي الفتح في "هلمّ" بأنه خرج عن كونه فعلًا محضًا، وصار مع الهاء بمنزلة شيء واحد، ولذلك جرى مجرى الأدوات عند من لم يصرفه(٨٧)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾(٨٨).

٢- ما يترجح فيه الفتح:

وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾(٨٩)، وقد اختار أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الفتح في تغيير الأفعال المجزومة لاتصال إحدى نوني التوكيد بها ؛ لأن فيها ما يشبه التركيب كما في نحو خمسة عشر، وأشار إلى أن اختيار الفتح إنما كان لأنه أخف الحركات(٩٠)، كقوله عز وجل: ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ﴾(٩١).

وذكر أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي أن من فَتَح ﴿صَ﴾(٩٢) وغيرها من فواتح السور فإنه حملها على التقاء الساكنين وكذلك من كسرها(٩٣). وأشار خالد بن عبدالله الأزهري إلى أن النحويين اختلفوا في الفتحة التي تكون في الفعل لاتصاله بنوني التوكيد، فسيبويه والحسن بن عبدالله السيرافي وعبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي يرونها عارضة لالتقاء الساكنين، والمبرد ومحمد بن سهل بن السراج وأبو علي الفارسي يرونها بناءً للتركيب(٩٤). وقد ذكر سيبويه في تعليله التحريك بالفتح أن كسرَ الفعل المجزوم يُلْبِس المذكر بالمؤنث، والضم يلبس الواحد بالجميع(٩٥).

٨٧- انظر: **التخمير**، ج ٤، ص ٢٩٤.

٨٨- سورة الأنعام، الآية: ١٥٠.

٨٩- سورة آل عمران، الآيتان: ١-٢.

٩٠- انظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص١٩.

٩١- سورة الإسراء، الآية: ٢٨.

٩٢- سورة ص، الآية: ١.

٩٣- انظر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، **الإغفال**، تحقيق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط ١، ٢٠٠٣م، ج ١، ص ١٠٦.

٩٤- انظر: خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح**، بحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٢٠٦.

٩٥- انظر: **الكتاب**، ج ٣، ص ٥١٨-٥١٩.

٣- **ما يجوز فيه الفتح والكسر على السواء:**

وذلك في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه المجزوم سوى ما ذكر في الوجوب(٩٦) وهو "رُدَّ و رُدَّها و عضَّها".

المطلب السادس: دواعي مخالفة الأصل في تحريك أول الساكنين:

الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين هو تحريك الساكن الأول، لأن الأول هو الذي منع من الوصول إلى الساكن الثاني(٩٧)، ولكن قد يعدل عن هذا الأصل لأسباب منها:

١- أن يؤدي تحريك الساكن الأول إلى وقوع تغيير بعد تغيير: وعند ذلك يحرك الساكن الثاني كما في "أيْنَ و كيْفَ"، ولو حرك الساكن الأول فيهما لانقلب ألفًا ولاستلزم تغييرًا بعد ذلك(٩٨) لاجتماع الألف الساكنة مع الهمزة في "أين"، ولتغيُّر صيغة "كيف" بعد القلب.

٢- المحافظة على وزن الكلمة: وذلك كما في كلمة "مُنْذُ"، فلو حركوا الأول لذهب وزن الكلمة، فلا يعلم هل هي من ساكن الوسط أو من متحركه؟ لأن اجتماع الساكنين في كلمة واحدة يقع لازمًا(٩٩).

٣- امتناع تحريك الأول: وذلك في مثل "مسلمان ومسلمون"(١٠٠)، لأن الساكن الأول غير قابل للحركة.

٤- المحافظة على التخفيف بالإدغام: وذلك كما في كلمة "رُدَّ" في لغة تميم، وهي عند الحجازيين "اردُدْ"، فبنو تميم نقلوا حركة الدال الأولى إلى الراء، فسقطت همزة الوصل، وسكنت الدال الأولى فأدغمت في الثانية، وهما ساكنتان: الأولى لنقل حركتها، والثانية للبناء على السكون، فوجب تحريك الثانية للمحافظة على الإدغام، تشبيهًا للمبني والمجزوم بالمعرب المنصوب والمرفوع(١٠١).

٥- تفادي نقض الغرض: وذلك في فعل الأمر نحو: "انطلْقَ يا زيد" بتحريك الساكن الثاني، لأن

٩٦- انظر: **شذا العرف**، ص ١٦١.

٩٧- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٣.

٩٨- المصدر السابق، ص ٤٢٣- ٤٢٤، وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٥.

٩٩- انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٥.

١٠٠- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٥.

١٠١- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٥، وابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٧.

الأول سكن تخفيفًا لتوالي الحركات حملًا على "كَتِفْ"، فإن "طَلِقْ" من انطَلِقْ مثل كَتِفْ، فسكنت اللام كما سكنت تاء "كَتْفْ"، وحركت القاف بالفتح لأنه أخف وأشبه بحركة ما قبل اللام (طاء انطلق)(١٠٢). ومثله "لم يلْدَه" في قول الشاعر:

عَجِبتُ لمولودٍ وليسَ لهُ أَبٌ وَذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبـَوَانِ(١٠٣)

ولم يحرك بالكسر لأن من سكَّنه أراد التخلص من كسره في الأصل، ولو حرك الساكن الأول لانتقض الغرض من تشبيه "طلِقْ و يلِدْ" بـ: "كَتِفْ"(١٠٤).

وقال محمود بن عمر الزمخشري وابن يعيش وأبو الفداء إسماعيل بن علي في قراءة عاصم بن أبي النجود من رواية أبي عمرو حفص بن سليمان بن المغيرة: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾(١٠٥) إن "يتقه" أصله يتَّقِي، فحذفت الياء للجزم، ثم ألحقت هاء السكت فصار يتقِه، ثم سكنت القاف تشبيهًا لـ: "تَقِهِ" بـ: "كَتِفْ"، ثم حركت هاء السكت ـ وهي الساكن الثاني ـ لالتقاء الساكنين(١٠٦). وذكر أبو الفداء أن ابن الحاجب يرى أن فيه تعسفًا مع الاستغناء عنه، وأن الأولى أن الهاء ضمير عائد على اسم الله تعالى، وسكنت القاف على التشبيه بكَتْفْ، لكن الهاء محركة في الأصل، وليس في الكلمة التقاء ساكنين(١٠٧).

المطلب السابع: أثر التخلص من التقاء الساكنين في بنية الكلمة:

إن المواضع التي اغتفر فيها التقاء الساكنين يلاحظ فيها أنها في الغالب تشتمل على حرف من حروف المد يكون هو الساكن الأول، وحروف المد يقرر علماء الأصوات أنها حركات طويلة(١٠٨)، فالألف بمنزلة فتحتين، والواو بمنزلة ضمتين، والياء بمنزلة كسرتين، وإذا كانت التسمية لها في التصريف أنها حروف

١٠٢- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٤.

١٠٣- البيت من البحر الطويل لرجل من أزد السراة، ورد في **كتاب** سيبويه، ص ٤، ص ١١٥، وأبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: عبدالحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج ٢، ص ٢٢٤، وابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢،ج ٩، ص ١٢٦ برواية: "ألا رب مولود".

١٠٤- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢٣٨.

١٠٥- سورة النور، الآية: ٥٢.

١٠٦- انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، م ٢، ج ٩، ص ١٢٧، **والكناش**، ص ٤٢٤، **والنشر في القراءات العشر**، ج ١، ص٣٠٦.

١٠٧- انظر: **الكناش**، ص ٤٢٤- ٤٢٥.

١٠٨- انظر: **الصرف وعلم الأصوات**، ص ٢١.

ساكنة فهي تسمية صناعية، لا توجب كون هذه الحروف ساكنة في الحقيقة، لكنها لما كانت تخرج في النطق باتساع في مجرى الهواء[١٠٩] لم يكن من الممكن أن يضم إليها حركة أثناء نطقها خاصة الألف. وقد سبقت الإشارة إلى أن حرف المد يُمد ويمكن الصوت منه حتى يصير ذا أجزاء، فيتوصل بجزئه الأخير إلى ربطه بالساكن الذي بعده. وأما إذا كان الساكنان حرفين صامتين فيلاحظ أن اغتفار التقائهما مقصور على الوقف أو ما هو في حكم الوقف، وذلك لأن لكل حرف منهما ما يستأثر به من الصفات التي يجعلها التسكين أوضح ما تكون، أما الوصل بالحركة فهو يقارب بين الحروف في مخارجها أو صفاتها حتى يُتمكن من النطق بها على درجة من درجات المماثلة أو المشابهة[١١٠]، وقد أشار الرضي إلى وجود حركة خفيفة على الساكن الأول من هذا القسم يتوصل بها إلى نطق الساكن الثاني[١١١].

بقي بعد ذلك أن ننظر إلى تأثر بنية الكلمة التي جرى فيها تخلصٌ من التقاء الساكنين، وهو يبرز في تغيُّر هيئتها الأصلية إلى هيئة تُحوِج إلى أداة الميزان الصرفي لربطها بأصلها، وبمراجعة المواضع التي سبقت الإشارة إليها في هذا البحث يمكننا أن نرصد التأثير في شطري الكلام، النثر والشعر.

فإذا بدأنا بالنثر وجدنا تأثير التقاء الساكنين ظاهرًا في المسائل الآتية:

١- في مصدر أَفْعَل واستَفْعَل معتل العين، نحو إقامة واستقامة، أصلهما "إِقْوَام واستِقْوَام" يُعَلان بالنقل، ويحذف فيهما أحد الساكنين، وتعوض عنه التاء، وهنا نلاحظ أن الصورة التي بقيت عليها الكلمتان هي: "إِفَعْلَة أو إِفَالَة" و "استِفَعْلَة أو استِفَالَة"، ونحتاج إلى آلة الميزان كي ندركَ أن هذين المصدرين هما للإفعال والاستفعال، ونعرف أن فيهما حذفًا سببه اعتلال عين الكلمة[١١٢]. وبالتحليل الصوتي نجد أن المحدثين يرجعون هذا الحذف إلى كراهة تتابع أصوات المد واللين في العربية، الذي يبرز في توالي الألفين بعد الإعلال بالنقل (إقاام واستقاام)، والهروب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة طويلة ـ في هذا الموضع ـ وضمة وكسرة طويلتان في غيره[١١٣].

٢- في اسم المفعول من الفعل الثلاثي معتل العين وما كان زائدًا عليه، نحو مَقُول ومَبِيع، أصلهما

١٠٩- انظر: **كتاب سيبويه**، ج ٤، ص ٤٣٥ – ٤٣٦.

١١٠- انظر: إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص ١٤٥.

١١١- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص ٢١٠.

١١٢- انظر: **شذا العرف**، ص ١٥١.

١١٣- انظر: **المنهج الصوتي في البنية العربية**، ص ١٩٩.

مقوُول ومبيُوع، يعلان بالنقل ثم يحذف أحد الساكنين، وهما في صورتهما الظاهرة مَفْعُل أو مَفُول و مَفِعْل أو مَفِيْل، وهما من الميزان "مفعول"(١١٤). ونرى في التحليل الصوتي ترجيحَ حذف عين الكلمة؛ للمحافظة على وظيفة صيغة "مفعول"، فتكون الصورة الظاهرة لهما مَفُول لذي الأصل الواوي، ومَفِيل لذي الأصل اليائي بقلب الضمة الطويلة كسرة طويلة تحقيقًا للمغايرة بين الأصلين(١١٥).

٣- الفعل الأجوف حين يجزم نحو لم يَخَفْ، أصله لم يَخْوَفْ، بوزن "يَفْعَل" حصل فيه إعلال بنقل حركة الواو إلى الخاء، ثم لزِم من ذلك قلب الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، وطلبًا للخفة في هذا الباب حُذِفت الألف عند التقائها بالفاء الساكنة للجزم، لأنه لا سبيل إلى تحريكها(١١٦). وحين يُسند إلى ضمير رفع متصل نحو خِفْتُ، وأصله خَوِفْتُ فإن الواو تُقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتُلقى حركتها على الخاء، ويلتقي ساكنان هما الألف المنقلبة عن واو والفاء الساكنة، فتحذف الألف، ويبقى للكلمة من الميزان "فَعَلْتُ" فِلْتُ.

٤- الاسم المقصور المجموع جمع مذكر سالما نحو مصطفون، أصله مصطفوون تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وبذلك تكون هيئة الاسم الحالية مُفْتَعَوْن وميزانها هو "مُفْتَعَلُون" نحو مُجْتَلَبُون(١١٧). وحين نتوجه إلى الشعر ـ وهو باب الضرورات ـ فإننا نلاحظ أن التقاء الساكنين في القافية يجري على مثل ما يجري عليه الوقف في النثر، ولا تمنع قواعد النطق العربي من الوقوف على الراء المشددة في مثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

فلا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ لا يَدَّعِي القومُ أَنِّي أفرّ(١١٨)

١١٤- انظر: **شذا العرف**، ص ١٥١.

١١٥- انظر: **المنهج الصوتي في البنية العربية**، ص ٢٠٠.

١١٦- انظر: **شرح الشافية**، ج ٢، ص٢٢٧، وردة الله ردة الطلحي، "طلب الخفة في الاستعمال العربي"، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص ٢٥١.

١١٧- انظر: أحمد الخراط، **معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم**، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص ١٦١، ومحمد سالم محيسن، **تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٥٠.

١١٨- البيت من المتقارب، انظر: **ديوان امرئ القيس**، عناية: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م، ص ١٠٥.

فإن سكون الراء الأولى من أجل الإدغام، وسكون الثانية من أجل الوقف(١١٩).

وإذا بحثنا عن التقاء الساكنين في غير القافية وجدنا أن التفعيلات العروضية لا تستجيب له؛ لأنه يفسد إيقاع الوزن(١٢٠)، ويُعدُّ من نوادر ما رُوي في ذلك قول الشاعر:

فَذَاكَ القِصَاصَ، وكانَ التَّقَا صُّ فَرْضًا وحَتْمًا عَلى المُسْلِمِيْنَا(١٢١)

أما في غير ذلك فإن الشعراء يلجؤون إلى تخفيف الكلمة بإحدى طريقتين:

١- الحذف، كما جاء في قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

بَكِّيْ بِدَمْعِكَ وَاكِفَ القَطْرِ ابنَ الحَوَارِيْ العَالِيَ الذِّكْرِ(١٢٢)

فقد حذف إحدى الياءين من "الحواريِّ" لئلا ينكسر وزن البيت(١٢٣)، ولكي ندرك أصل الكلمة يلزمنا العودة إلى الوزن الصرفي لها وهو "فَعَالِيّ"، وبمعرفتنا أن ياءَه مشددة في الأصل نتوصل إلى أن الهيئة الحالية للكلمة ينقصها ذلك الحرف المحذوف. ومن ذلك أيضًا قول يزيد بن مفرغ الحميري:

فَيَا لَيْتَ اللِّحَى كَانَتْ حَشِيْشًا فَنَعْلِفَهَا دَوَابَ المُسْلِمِيْنَا(١٢٤)

فحذف إحدى الباءين من "دوابَّ"، وأصلها دَوَابِب بوزن "فَوَاعِلَ" جمع دَابِبَة بوزن "فَاعِلَة"، عينها ولامها من جنس واحدٍ فأدغمت الثانية في الأولى، فصارت هيئتها على فَوَالَ، أو فَوَاعَ(١٢٥).

٢- الهمز، وقد سبقت الإشارة إلى أن بني تميم وعُكل يلجؤون إليه هربًا من التقاء الساكنين في النثر، وإن كان على شرطه، ومما لا يتناسب مع موسيقى الشعر من المفردات ما كان على صيغة "افْعَالَّ" نحو

١١٩- انظر: عبد اللطيف محمد الخطيب، "التقاء الساكنين بين القاعدة والنص"، **الحولية** ٢١ من حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة ١٥٠، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٤٢١ـ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ـ٢٠٠١م، ص ١٦.

١٢٠- المرجع السابق، ص ٢٠.

١٢١- البيت من مزاحف المتقارب، ورد في **الكامل** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م، ج ١، ص ٣٩.

١٢٢- البيت من الكامل، انظر: **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ص١٨٣.

١٢٣- انظر: عبد اللطيف محمد الخطيب، "التقاء الساكنين بين القاعدة والنص"، ص ٢١-٢٢.

١٢٤- البيت من الوافر، انظر: **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص ٢٢٥.

١٢٥- انظر: عبد اللطيف محمد الخطيب، "التقاء الساكنين بين القاعدة والنص"، ص ٢١.

احْمَارَّ و ارْمَادَّ، وقد لجأ الشعراء إلى همزه(١٢٦)، فقال كُثيِّر عزة:

وأَنْتَ ابنَ لَيلَى خيرُ قَومِكَ مشهدًا إِذَا مَا احْمَأَرَّتْ بالعَبِيْطِ العَوَامِلُ(١٢٧)

وقال الحطيئة (جرول بن أوس ت ٦٠ هـ):

وضَيَّعْتُ الكَرَامَةَ فَارْمَأَدَّتْ وقُبِّضْتُ الشَّقَا في جَوْفِ سَلْمِي(١٢٨)

وبذلك تتغير هيئة الكلمة من "افْعَالَّ" إلى "افْعَأَلَّ"، ويرى د.رمضان عبد التواب أن كل صيغة جاءت في اللغة العربية على "افْعَأَلَّ" فإنما جاءت إليها من هذا الطريق، من مثل اطمأنَّ واشمأزَّ واشرأبَّ، وإن لم توجد بجانبها صيغة "افْعَالَّ" في الاستعمال(١٢٩).

وإذا سلَّمنا بهذا الافتراض لزمنا أن نعيد الكلمة إلى هيئتها الأصلية بالميزان الصرفي، ثم نلحظ ذلك التغيير الذي طرأ عليها عند التقاء الساكنين بإبدال الساكن الأول همزة.

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد استعراض جوانب موضوع البحث، ومراجعتها على آراء العلماء قديمًا وحديثًا تلخّصت لدينا النتائج الآتية:

١- أن مفهوم الساكن وطريقته متفاوتان بين القدماء والمحدثين.

٢- أن التقاء الساكنين يقع في كلمة واحدة، وفي كلمتين في التراكيب العربية.

٣- أن التقاءهما يُغتفَر إذا لم يسبِّب ثقلًا في النطق.

٤- أن أبرز دواعي التخلص من التقائهما ثقلهما في النطق.

٥- أننا نستطيع التخلص من التقائهما بإحدى طريقتين: الحذف أو التحريك.

٦- أن كثيرًا من العلماء يختارون أن تكون الكسرة أصلًا للتحريك.

٧- أن الأصل تحريك الساكن الأول للتخلص من التقاء الساكنين، ولا يُعدَل عنه إلا لسبب.

٨- أن الكلمات التي يحصل فيها تغيير بسبب التقاء الساكنين تُحوِجنا إلى أداة الميزان الصرفي؛ من أجل إدراك الهيئة الأصلية لها، ومعرفة ما طرأ عليها من تغيير.

١٢٦- انظر: رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ م، ص ١٩٦.

١٢٧- البيت من الطويل، انظر: **ديوان كثيِّر عزة**، جمع: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص٢٩٤.

١٢٨- البيت من الوافر، انظر: **ديوان الحطيئة**، عناية: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م، ص ١٤٠.

١٢٩- انظر: **فصول في فقه العربية**، ص ١٩٧-١٩٨.

وبذلك نعرف أننا نملك أداة قيمة، نستكشف بها موازين بنية الكلمة العربية، ونحدد الوسيلة التي عالجناها بها في حال التغيير والتبديل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

The effect of joining two vowelless medial consonants on the structure of the word

The joining of two vowels with medial consonants is one of the ways of regulating phonetic harmony in Arabic language. Whether such joining be in a single word or two words. The Arabs typically avoid this by converting one of the two consonants into vowel or deleting one of them or otherwise. This paper attempts to bring together this material scattered in the relevant Arabic linguistic sources. The purpose is to assess the effect of this feature on the structure of the word as it had been taking place till now. In the conclusion, inferences from this investigation have been recapitulated.

****